الإبحار في المياه المضطربة: الآثار المركبة للوباء والحرب على حوض البحر الأبيض المتوسط

فرح الشامي
زميلة رئيسية في مبادرة الإصلاح العربي

مقدمة

على الرغم من كونها تتميز بتنوعها وديناميكيتها المتعددة الأوجه، حيث تقع على مفترق طرق أوروبا وآسيا وأفريقيا، إلا أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعاني من عدد من التحديات، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والتدهور البيئي. أدت جائحة كورونا كوفيد-19 إلى تفاقم هذه التحديات وجلبت تحديات جديدة إلى المقدمة، مثل إعاقة الوصول إلى الرعاية الصحية الجيدة، وإضعاف أنظمة التعليم، والتسبب في تدهور الاقتصاد والركود أو عدم التعافي، مما يؤدي إلى موجات جديدة من المهاجرين واللاجئين الذين بالكاد يستطيعون تغطية نفقاتهم. لم تكتف جائحة كورونا كوفيد-19 بإبراز عدم المساواة متعدد الأبعاد على المستوى داخل البلد فحسب، بل أيضًا على المستوى بين البلدان، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الشاطئ الشمالي والشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

لم تكتف جائحة كورونا كوفيد-19 بإبراز عدم المساواة متعدد الأبعاد على المستوى داخل البلد فحسب، بل أيضًا على المستوى بين البلدان، مما أدى إلى تعميق الفجوة بين الشاطئ الشمالي والشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

تفاقم عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة الصحية، وعدم المساواة في التعليم وأشكال أخرى من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في أعقاب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا في بداية عام 2022. وقد تسببت هذه الحرب في أزمة توفر سلع أساسية مزدوجة، جمعت بين صدمة نفط دولية وصدمة دولية للقمح والحبوب والزيوت النباتية. وأدت الأزمة التوأم بدورها إلى مشكلة مزدوجة. من ناحية أخرى، نظرًا لأن روسيا وأوكرانيا هما من أكبر مصدري القمح والنفط (روسيا) في العالم، فقد ترافقت الحرب مع ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع الأساسية الرئيسية. من ناحية أخرى، نظرًا لأن دول البحر الأبيض المتوسط تستورد معظم إمداداتها من القمح والنفط من روسيا وأوكرانيا (القمح)، على وجه الخصوص، فقد عانت شهورًا طويلة من نقص القمح والنفط وزيادة إضافية في أسعار هذه السلع محليًا. مع خروج أسواق جنوب البحر الأبيض المتوسط ببطء من الوباء وغيره من الأزمات الاقتصادية والسياسية المتداخلة، وجدوا أنفسهم يواجهون خطرًا مزدوجًا مع تداعيات تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفًا، وعلى رأسها النساء والأطفال واللاجئون والفئات العرقية والأقليات الدينية.

نظرًا لأن الأسواق العربية كانت تخرج ببطء من الوباء وغيره من الأزمات الاقتصادية والسياسية المتداخلة، وجدت نفسها اتواجه خطرًا مزدوجًا مع تداعيات تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفًا.

جعلت الموجات المتصاعدة من الظلم الاجتماعي في كلا قطبي الحوض من الضروري الكشف عن الأسباب الكامنة وراء قابلية البحر الأبيض المتوسط للتأثر بالصراعات وحالات الطوارئ، والقنوات التي تتحقق من خلالها نتائج مثل هذه الأحداث، والتأثير التفاضلي لحالات الاضطرابات هذه على الفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة الفئات الضعيفة والمهمشة. لقد قطع المسح الذي أجرته يورومسكو (2022) عبر الإنترنت، والذي استهدف الخبراء وممثلي المجتمع المدني وصانعي السياسات من العديد من البلدان في المنطقة، شوطًا طويلاً في الكشف عن أولويات السياسة اللازمة "لإعادة البناء بشكل أفضل"، وهي المعايير التي تعتبر ضرورية لابتكار نسخ أكثر استجابة اجتماعيا لهذه السياسات، وفرص التعاون المتعدد الأطراف التي يمكن أن تجعل التعافي أكثر جدوى. لم يكشف المسح فقط عن المجالات الرئيسية للتدخلات التي يتعين متابعتها والتحديات التي تعوقها، بل أعاد التأكيد على البحر الأبيض المتوسط باعتباره العالم الصغير للفجوة العالمية بين الشمال والجنوب، والتي ينبغي معالجتها كنقطة دخول أولية للتخفيف من عدم المساواة على المستويات الوطنية.

عوامل متباينة، نفس التأثير

أظهر المسح أن العوامل الرئيسية التي تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب الخطر المزدوج في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط هي عدم الاستقرار الأمني والسياسي. تختلف هذه العوامل عن تلك الموجودة في دراسات مماثلة على الجانب الأوروبي من المنطقة، حيث غالبًا ما يتم الإبلاغ عن مشاكل الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة[2,1]، بينما من المعروف أن المتغيرين السابقين لهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي والتنمية، فإن المستجيبين يرون أنهما الدافع المباشر للحالة الاجتماعية والاقتصادية المضطربة في الجنوب- على عكس الشمال حيث يتضح من الأدلة أن هذا هو مجرد نتيجة الاضطرابات الاقتصادية التي لا تتطلب سوى وقت للتكيف والتعافي.

أدت التطورات السياسية في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى مخاوف طويلة الأمد بشأن قدرة هذه البلدان على إعادة ابتكار نماذج اقتصادية أكثر شمولاً للفئات المهمشة.

يرجع السبب في أن مسح بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط يشير إلى مخاوف مختلفة نوعًا ما عن تلك الموجودة عادةً في الدراسات على الجانب الأوروبي من البحر الأبيض المتوسط إلى التحديات السياسية والاقتصادية الفريدة التي واجهتها تلك البلدان في السنوات الأخيرة. شهد العقد الماضي، منذ بداية ما يسمى بالربيع العربي، سلسلة من الثورات والحروب الأهلية والاضطرابات السياسية في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. أدت هذه التطورات السياسية إلى مخاوف طويلة الأمد بشأن قدرة هذه البلدان على إعادة ابتكار نماذج اقتصادية أكثر شمولاً للفئات المهمشة. أدى انعدام الأمن إلى ردع الاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى نقص فرص العمل، لا سيما بين الشباب، الذين يشكلون الآن النسبة الأكبر من السكان في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. علاوة على ذلك، أدى نزوح الأشخاص بسبب النزاع إلى نقص الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، مما أثر بشكل خاص على النساء والأطفال.

1. https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/10/23/europe-must-address-a-toxic-mix-of-high-inflation-and-flagging-growth

2. https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=89&furtherNews=yes&langId=en&newsId=10481

بصرف النظر عن أوجه القصور المتعلقة بالتوظيف مثل السمة غير الرسمية والافتقار إلى العمل اللائق، والتي يُعتقد عمومًا أنها أعاقت العدالة الاجتماعية، سواء بشكل مباشر أو بسبب العواقب غير المباشرة الأخرى للأزمات المتنافسة، أفاد المستجيبون عن قلق إضافي بشأن تأثير تغير المناخ ومشاكل الحاكمية. من المتوقع أن يكون النطاق الواسع للآثار التي يمكن أن يخلفها تغير المناخ على الاقتصادات والمجتمعات، بما في ذلك خفض الإنتاجية الزراعية، وزيادة تواتر وشدة الكوارث الطبيعية، وتفاقم الفقر وعدم المساواة، محسوسًا بقوة وسط أوجه القصور والعيوب في آليات الحماية اللازمة لحماية الناس مما يترتب على ذلك من فقدان سبل العيش. أما بالنسبة لمشاكل الحاكمية، مثل الفساد وانعدام الشفافية والمساءلة، فقد تم تحديدها أيضًا على أنها من المحددات الرئيسية لغياب الشمول الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. إن قناة النقل التي تظهر من خلالها مثل هذه المشاكل السياسية والاقتصادية، هي عامل مقيد للتكامل الإقليمي، مما يجعل من الصعب على البلدان التعاون وتقاسم الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

إن قناة النقل التي تظهر من خلالها مثل هذه المشاكل السياسية والاقتصادية، هي عامل مقيد للتكامل الإقليمي، مما يجعل من الصعب على البلدان التعاون وتقاسم الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

الشكل 1: س 1 إلى أي مدى تعتقد أن العوامل التالية تؤثر على الشمول الاجتماعي والاقتصادي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؟

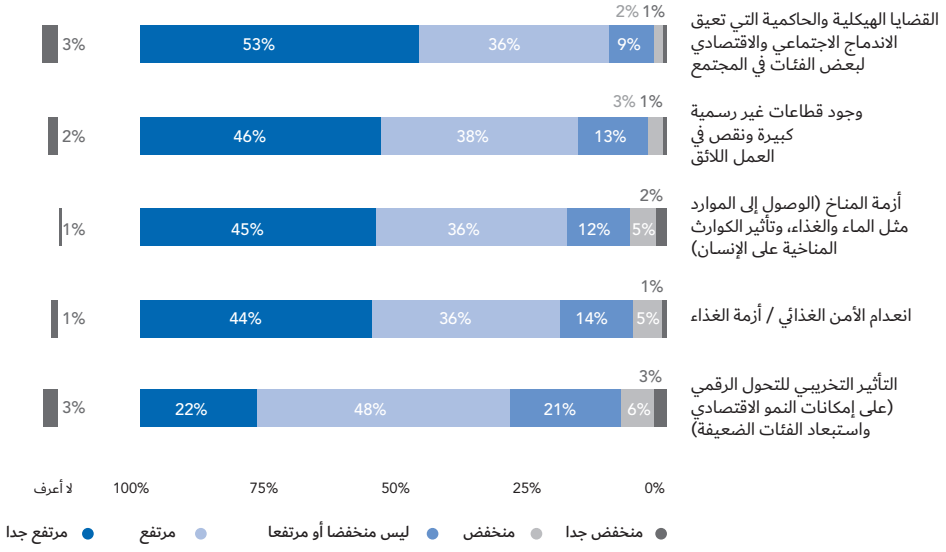

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

عدم الفعالية في كل من الحكومات كثيرة وقليلة الاستجابة

زادت جائحة كورونا كوفيد-19 بشكل خاص من عدم المساواة ووسعت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. في حالة دول الاتحاد الأوروبي، من المرجح أن يتم إلقاء اللوم على الحرب لحصول مثل هذا التأثير.

اعتبر معظم المستجيبين أن جائحة كورونا كوفيد-19 قد زادت بشكل خاص من عدم المساواة ووسعت الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين السكان في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، مقارنة بتأثير الحرب في أوكرانيا، على عكس الدول الأوروبية، حيث من المرجح أن يتم إلقاء اللوم على الحرب لحصول مثل هذا التأثير[3]. يمكن أن يكون الدافع الرئيسي لهذا الاختلاف هو فجوة الأجور الموجودة مسبقًا في الجنوب قبل الوباء، على الرغم من تفاقم هذه الفجوة بسبب الحرب في أوكرانيا التي أدت إلى زيادة أسعار الحبوب والوقود بشكل كبير. في الواقع، كان تأثير الحرب كبيرًا أيضًا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا سيما على الأسر الفقيرة المعرضة لخطر كبير لأن استهلاك الفرد من القمح في هذا القطب من البحر الأبيض المتوسط يبلغ ضعف المتوسط العالمي. ولكن، فإن الاضطراب الاقتصادي الناجم عن الوباء، والذي أدى إلى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل، وكان له تأثير غير متناسب بشدة على الأسر الفقيرة في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، قد يكون السبب وراء النتائج المستقطبة. وقد تفاقمت هذه الآثار بسبب الافتقار إلى الحماية الاجتماعية وأنظمة الرعاية الاجتماعية الهشة أو غير الموجودة في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، والتي تركت العديد من الأفراد الضعفاء بدون شبكة أمان وسط تقلبات الحد الأعلى في أسعار السلع والخدمات الأساسية.

الشكل 2: س 2 إلى أي مدى تعتقد أن جائحة كورونا زادت عدم المساواة بين الجنسين وفاقمت الفجوة الاجتماعية الاقتصادية؟

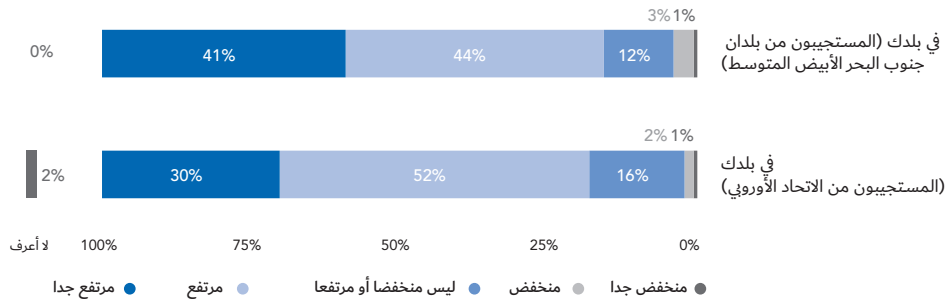

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

ومع ذلك، يتفق المستجيبون بشدة على أن الحرب في أوكرانيا أضرت بالقوة الشرائية للناس بسبب التضخم المرتفع وتهديد أمن الغذاء والطاقة أكثر من أي شيء آخر (انظر الشكل3). السبب الرئيسي هنا هو أن الأسواق العالمية للوقود والسلع الغذائية تضررت بشكل مباشر من الحرب. وبالتالي، تسبب ارتفاع الأسعار في تأثير تضخمي في جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي شعر به الناس بشكل مباشر. تشير هذه الاهتمامات والشواغل المشتركة إلى درجة اندماج بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط في أسواق الطاقة والغذاء العالمية.

3. https://www.eib.org/attachments/publications/how_bad_is_the_ukraine_war_for_the_european_recovery_en.pdf

الشكل 3: س 6 في رأيك، ما هو التأثير الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي للحرب في أوكرانيا على بلدك؟ (المستجيبون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط/المستجيبون من الاتحاد الأوروبي)

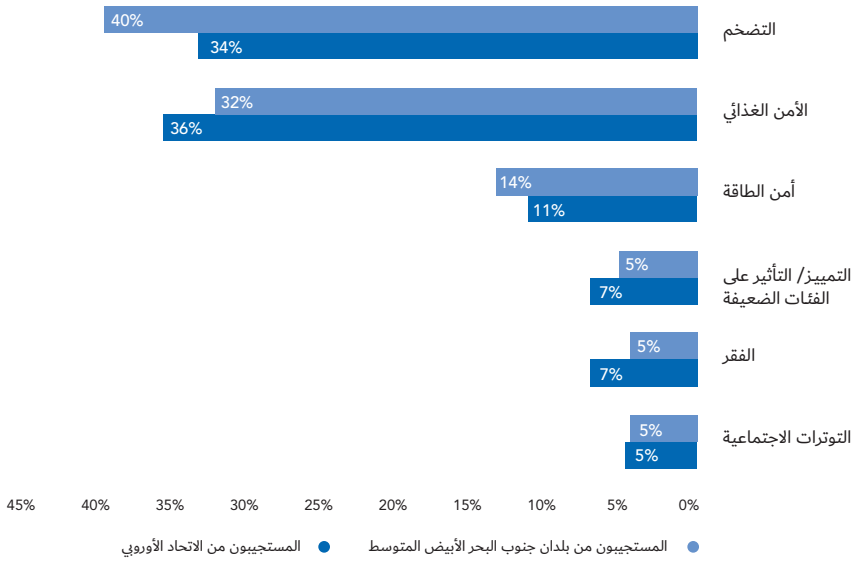

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

في حين أن هذا التكامل يمكن أن يكون سببًا للتفاؤل لأنه يسمح بوصول أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة إلى هذه الموارد الأساسية، إلا أنه يكون أيضًا سببًا للقلق بشأن تعرض هؤلاء السكان لصدمات التوريد الخارجية.

تصور أن فعالية استجابة الحكومة للوباء قد تختلف عند تطبيقها على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والتي من المحتمل أن تتأثر بالعوامل الثقافية والسياسية.

تقاطع المشاركون من كل من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا في اعتقادهم أن شفافية الحكومة، وقدرة الحكومة على توفير الصالح العام، وإجراءات سوق العمل الرسمية كانت من أبرز المعايير التي تحققت من خلالها تداعيات الخطر المزدوج (انظر الشكل 1). غير أنه، في حين اتفق كل من المستجيبين من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط والأوروبيين على أن ردود الحكومة كانت غير كافية، اتهم المشاركون من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط حكوماتهم بعدم الاستجابة الكافية. في البلدان الأوروبية، من ناحية أخرى، غالبًا ما تُتهم الحكومات بالمبالغة في رد الفعل واتخاذ نهج تدخلي شديد القسوة لا يتوافق مع التقاليد الديمقراطية[4]. يشير هذا إلى أن تصور فعالية استجابة الحكومة للوباء قد تختلف عند تطبيقها على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، والتي من المحتمل أن تتأثر بالعوامل الثقافية والسياسية. كما كشف المسح أن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص يلعبان دورًا حاسمًا في سد الثغرات التي خلفتها الاستجابات الحكومية غير الكافية، مما يبرز أهمية دور الجهات الفاعلة من غير الدولة في مواجهة التحديات التي يشكلها الوباء، ولكن كما يثير مخاوف بشأن تحمل الدولة مسؤوليتها.

4. https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/10564926221082494

لا يوجد مقاس واحد يناسب جميع نقاط الضعف

شهدت المنطقة تراجعا في عدة أوجه لعدم المساواة وتقدما في عدة أوجه أخرى. ومع ذلك، فإن التأثير الإجمالي من حيث عدد وحجم تفاوتات عدم المساواة المتزايدة مقابل التفاوتات المخفضة هو تأثير سلبي، مما يجعل البحر الأبيض المتوسط بؤرة ساخنة لعدم المساواة في أعقاب أزمة الصرف الصحي (الشامي، 2020). عندما بدأت الحرب، زادت من حدة نقاط الضعف الموجودة وخلقت نقاط ضعف جديدة. كان رأي معظم المستجيبين أن الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر والمهاجرين والشباب والنساء هم أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً. في حين أن هذا متوقع، إلا أنه من اللافت للنظر أن الأقليات المهمشة، ولا سيما الأقليات العرقية والدينية، قد تم تحديدها أيضًا كجزء من هذه الأشكال الأولية للضعف الاجتماعي. تشير نظرة أكثر دقة إلى أن هذه الفئات الاجتماعية المختلفة تأثرت بشكل ملحوظ بطرق مختلفة. على سبيل المثال، كان أحد أهم أسباب محنة الفقراء هو التأثير على الإعانات بينما اعتبر المهاجرون والنساء والشباب التأثير الشنيع للسمة غير الرسمية الشاغل الأكبر لهم. أما بالنسبة لمجموعات الأقليات، فقد كانوا ضحايا قضايا مساءلة الحكومة وشفافيتها.

الشكل 4: س 3-س 4 جائحة كورونا في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط: أكثر المجموعات الاجتماعية المتأثرة بها (1-منخفض جدا، 5-مرتفع جدا)

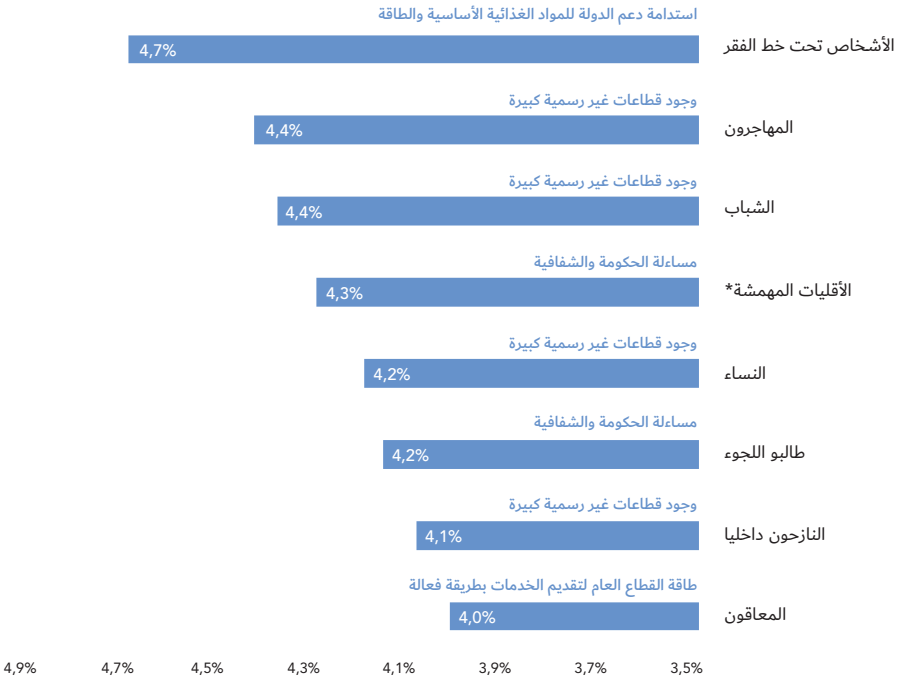

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

أدى إغلاق الحدود وتقييد الحركة إلى صعوبة حصول اللاجئين والمهاجرين على الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية. أجبر الصراع العديد من الناس على الفرار من ديارهم، مما أدى إلى زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. لدى العديد من هؤلاء الأفراد إمكانية الوصول المحدود إلى الاحتياجات الأساسية، مثل الطعام والمأوى والرعاية الصحية. وقد حوصر الكثيرون في مخيمات مكتظة، ويواجهون ظروفًا معيشية مزرية ونقصًا في الحصول على الرعاية الصحية. أدى اضطراب التجارة الخارجية والداخلية، إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية المتصاعدة في المنطقة، وإلى زيادة صعوبة تطوير آليات مناسبة للتعامل معها. واجهت النساء، اللواتي غالبًا ما يتحملن عبء رعاية أسرهن، تحديات إضافية بسبب إغلاق المدارس والقيود المفروضة على الحركة. وقد تأثر الأطفال أيضًا، حيث فقد الكثير منهم التعليم ومواجهة مخاطر متزايدة من العنف وسوء المعاملة.

كان للضربة المزدوجة أيضًا تأثير كبير على الصحة العقلية والنفسية في المنطقة، حيث أدى التوتر وعدم اليقين الناجمين عن هذه الأزمات إلى زيادة معدلات القلق والاكتئاب ومشاكل الصحة العقلية الأخرى. يشمل هذا المأزق جميع أشكال الضعف الاجتماعي المذكورة أعلاه، والتي - بدورها - تتقاطع أيضًا إلى حد كبير مع بعضها البعض. ولكن، لم يتم التعرف عليها حتى من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تحاول التخفيف من وطأة هذه الأزمات، على الرغم من أن هذه عادة ما تنفذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي استجابة للنزاع وحالات المياه المجهولة - بغض النظر عن مدى فعالية أو استدامة مثل هذا النهج.

تشير نتائج المسح إلى أن الحكومات بحاجة إلى أن تضع في اعتبارها التباينات الكبيرة بين الفئات الضعيفة، مع العلم أن حجم واحد يناسب الجميع لن يكون مناسبًا للحد من نقاط الضعف هذه.

تشير هذه النتائج إلى أن الحكومات بحاجة إلى أن تضع في اعتبارها التباينات الكبيرة بين الفئات الضعيفة، مع العلم أن حجم واحد يناسب الجميع لن يكون مناسبًا للحد من نقاط الضعف هذه. لذلك، يجب أن يصمم واضعو السياسات الاستجابات المستهدفة للمضي قدمًا، مع ملاحظة أن مثل هذه الاستجابات ستكون أفضل فعالية إذا كانت مكملة لسياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة جيدًا. أصبحت هذه الحقيقة أكثر أهمية بعد الحرب في أوكرانيا، والتي أضافت المزيد من الضغط على الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الحاكمية كنقطة دخول إلى الحل

ينظر جميع المستجيبين إلى مكافحة الفساد والتكامل الاقتصادي على أنهما المجالات الرئيسية ذات الأولوية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط للتغلب على الآثار المعقدة للوباء والحرب على الشمول الاجتماعي والاقتصادي. على هذا النحو، من الواضح أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية يجب أن تكون عنصرًا رئيسيًا للتعاون المتوسطي الحالي والمستقبلي، حيث إنها تمس الإرادة السياسية (أو عدم وجودها) لإحداث التغيير الإيجابي المنشود على مستوى السياسات العامة، وعلى وجه الخصوص السياسات الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم توحيد الجهود والموارد وتخصيصها بشكل منصف.

الشكل 5: س 5 إلى أي مدى تعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية للمجالات التالية في التعاون بين الاتحاد

الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط للتغلب على آثار جائحة كورونا على الشمول الاجتماعي والاقتصادي؟

المصدر: تم جمعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد الثالث عشر

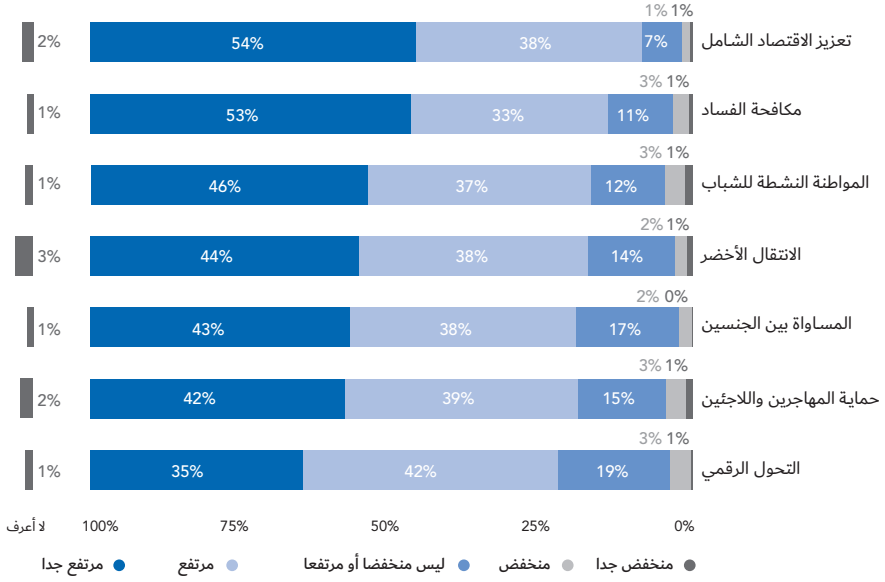

التحول الرقمي ضروري لتبني حكومة منفتحة تعزز شفافية الدولة ومساءلتها في الاستجابات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما تلك التي تؤثر على المجتمعات الضعيفة.

على الرغم من أنه لا يبدو أنه يمثل أولوية قصوى، إلا أن هناك موضوعًا مشتركًا آخر برز في ردود المسح يتعلق بالتحول الرقمي وتأثيره الإيجابي على مكافحة الفساد وانعدام الشمول الاقتصادي. في الواقع، يعد التحول الرقمي مفتاحًا لتوحيد الحكومة الإلكترونية. هذه الخطوة ضرورية لتبني حكومة منفتحة تعزز شفافية الدولة ومساءلتها، ويمكن أن تجمع بين العوامل العديدة التي تحكم الاقتصاد السياسي للاستجابات الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما تلك التي تؤثر على المجتمعات الضعيفة.

على سبيل المثال، يمكن دمج فقراء الريف، على وجه الخصوص، بشكل أفضل في الاقتصادات الوطنية والإقليمية، من خلال التنفيذ اللامركزي لهذه الإصلاحات. نظرًا لأنهم يعانون من نقص المعرفة الرقمية والمالية الكافية بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى الكهرباء، فإن خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعليم المناسب والرقمنة، جنبًا إلى جنب مع بناء البنية التحتية التقنية في مناطقهم الجغرافية، يمكن أن توفر لهم القدرة على التغلب على حياة التهميش التي يعيشونها منذ مدة طويلة. يمكن دمج الشباب والنساء، بشكل أكثر تحديدًا، الذين غالبًا ما يكون لديهم معدلات بطالة مرتفعة أو مشاركة منخفضة في القوى العاملة، بسهولة أكبر في الاقتصاد من خلال المنصات الرقمية (أو الاقتصاد الرقمي على نطاق أوسع) التي تزيد من وصولهم إلى فرص العمل والتدريب.

الخاتمة

في أعقاب الوباء الذي عطل الاقتصادات والمجتمعات، مما أدى إلى زيادة الفقر والبطالة وعدم المساواة، كان للحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا تأثير مدمر إضافي على الفئات الضعيفة في دول البحر الأبيض المتوسط، والتي وجدت نفسها تقاتل جبهات متعددة وسط قدرة محدودة ونادرة واستنزاف الموارد. من أجل إستراتيجية فعالة للتعافي بعد الأزمات، من المهم جدًا أن نضع في الاعتبار ما يلي: 1) قنوات الإرسال التي من خلالها جعلت هذه الأزمات آثارها تختلف بين بلدان الجنوب والشمال، وتعتمد على السياق نفسه ومستوى النمو الاقتصادي والتنمية، على الرغم من أن التأثير قد يكون مماثلاً في نهاية المطاف؛ 2) يمكن للحكومات أن تكون غير فعالة من خلال المبالغة في الاستجابة أو قلة الاستجابة؛ 3) عدم الفعالية هذه هي في كثير من الأحيان عدم قدرة الحكومة على وضع سياسات مصممة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمعات المتضررة المختلفة؛ 4) الحاكمية والاقتصاد السياسي للعدالة / الحقوق الاجتماعية والاقتصادية هما نقطة البداية الرئيسية لاقتراح الحلول البديلة الضرورية وتنفيذها.

في أعقاب الآثار التخريبية للوباء، كان للحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا تأثير مدمر إضافي على الفئات الضعيفة في دول البحر الأبيض المتوسط، والتي وجدت نفسها تقاتل جبهات متعددة وسط قدرة محدودة ونادرة واستنزاف الموارد.

لكي تكون مثل هذه الحلول مجدية، يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لدعم البلدان المختلفة، مع مراعاة اختلافات الوضع الراهن والديناميكيات السياسية المختلفة. يجب على الدول أيضًا إعطاء الأولوية لهذه المجالات التالية من التدخل السياسي، عبر القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية، لأنها تختار معاركها بينما تخرج من "العاصفة المثالية" التي ضربتها على مدى السنوات الثلاث الماضية: السعي لتحقيق الوصول الشامل إلى الرعاية الصحية الجيدة؛ مواجهة الانكماش الاقتصادي بإصلاحات مالية ونقدية سليمة بالإضافة إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية تتيح خلق فرص عمل منهجية ؛ دعم تعافي أنظمة التعليم المعطلة وضمان حصول الجميع على التعليم والتدريب؛ معالجة قضايا التمييز وكره الأجانب للسماح بالإدماج السلس لجميع المقيمين وليس المواطنين فقط؛ بناء القدرة على الصمود والقدرة على التكيف مع الأوبئة وتغير المناخ في المستقبل؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والتضامن في مواجهة التحديات المشتركة - لا ننسى أهمية تعميم المساواة بين الجنسين والصحة العقلية والنفسية التي غالبًا ما يتم تجاهلها في جميع هذه الجوانب.